

المؤتمر وحلفاؤه: نتمسك بملاحظاتنا على وثيقة بن عمر

حريصون على المضي لإنجاح مؤتمر الحوار

بغية الوصول إلى قواسم مشتركة تحافظ على إنجازات الثورة والجمهورية والوحدة وتمنح الدولة الاتحادية فرصة النجاح والبقاء والاستمرارية.

وتناول المؤتمر وحلفاؤه في بيان مهم تلاه الأستاذ / عارف الزوكا الأمين العام المساعد للمؤتمر أبرز الملاحظات على الوثيقة..

تفاصيل ص 3

جدّد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي رفضهم للتوقيع على الوثيقة التي سميت "وثيقة مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية" - اتفاق حول حل عادل للقضية الجنوبية" دون استيعاب الملاحظات الجوهرية عليها ومن ثم عرضها على فريق القضية الجنوبية للتصويت عليها بالقبول أو الرفض.

وأكدوا مجدداً تمسكهم والتزامهم بمبدأ التوافق الوطني

الميثاق

من قلب الذاكرة الحية

علي عبدالله صالح الزعيم التاريخي محقق الوحدة والحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية، ومخرج النفط والغاز ومحقق المنجزات الانمائية العملاقة وفي مقدمتها إعادة بناء سد مارب والمشاريع الاقتصادية والاستراتيجية وبناء الميالك الأساسية، وأنه رقم يفوق كل المعادلات وسيظل رقماً في الحاضر والمستقبل..



إشادات واسعة باجتماع اللجنة السياسية للمؤتمر وتفويت الفرصة على المرجفين

اللجنة العامة وأحزاب التحالف تؤكد على حل عادل للقضية الجنوبية وفقاً لمضامين المبادرة الخليجية وآلياتها

الأزمة الراهنة التي وضعت لها المبادرة الخليجية سقفاً زمنياً لها. حيث تم التأكيد على حرص المؤتمر وأحزاب التحالف على إيجاد حل شامل وعادل للقضية الجنوبية، وفقاً لمضامين المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وبما يحفظ وحدة وأمن واستقرار اليمن.

تفاصيل ص 2

أسفرت اجتماعات اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الأسبوع الماضي عن التوصل إلى موقف واضح إزاء ما تسمى بوثيقة بن عمر، والتي أخذت ليس بعداً تنظيمياً وإنما بعداً سياسياً وقضياً محورية تعني حاضر ومستقبل اليمن والخروج ليس بحلول عادلة للقضية الجنوبية، بل للبلاد بشكل عام لتجاوز



مؤكدة في تصريحات لـ «الميثاق» أن الاجتماع مثل أعلى درجات الاستشعار بالمسئولية الوطنية والتنظيمية لقيادة المؤتمر واستيعابها الكامل لطبيعة المخاطر التي تتحدق بالوطن والمؤتمر خلال هذه المرحلة العصبية..

منوهة إلى أن الاجتماع والذي تم عقده في توقيت حساس جاء ليعبث أملاً كبيرة في أن مسيرة المؤتمر الشعبي العام واسهاماته الفاعلة سيتواصل عطاؤها مهما حاول المرجفون والمشككون تقديم صورة مغايرة عن الواقع المؤتمري الراهن..

تفاصيل ص 2

عبرت الفعاليات المؤتمرية والشعبية عن ارتياحها البالغ لما أحدثه اجتماع اللجنة السياسية للمؤتمر الشعبي العام برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وبحضور الدكتور عبدالكريم الرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر، من أثر إيجابي في الوساطة المؤتمرية والشعبية وما جسدت من لوعة تلاحمية للقيادات العليا للمؤتمر.

واعتبرت الفعاليات المؤتمرية والشعبية أن ذلك الاجتماع جاء بمثابة الرد الحاسم والقوي لكل التقلبات التي تحاول عبثاً التشكيك بالوحدة السياسية والتنظيمية لقيادة المؤتمر.

الشعوب العربية تطالب بحظر «الإخوان» أسوة بمصر

يحيى دويد لـ «الميثاق»: طرح تقرير المصالحة الوطنية للنقاش مخالفة للنظام الداخلي

التقرير يخالف المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن



جدد ممثلو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في مؤتمر الحوار، رفضهم لتقرير فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الذي تم ادراجه في جدول أعمال الجلسة العامة الثالثة، التي بدأت أعمالها أمس الأحد مع استئناف مؤتمر الحوار الوطني، أعمال جلسته العامة الثالثة برئاسة نائب رئيس مؤتمر الحوار، الدكتور عبدالكريم الارياني، هذا في ظل مخاوف من تدمير فترة انعقاد مؤتمر الحوار إلى أجل غير مسمى حيث أن

موعد انعقاد الجلسة الختامية لم يحن بعد كما سبق وأن أعلنت الامانة العامة للحوار بان جلسة امس هي الجلسة الختامية..

تفاصيل ص 4

بعض ملاحظات المؤتمر والتحالف على

الوثيقة المسمومة

- وضعت اليمن أمام فتنة كبيرة بتأسيسها لهوية جنوبية وهوية شمالية.
- دعت الهيئات الدولية إلى تبني قرارات داعمة للاتفاق في انتقاص واضح للسيادة.
- أنعت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لتحل بديلاً عنها.
- لم تعالج مظالم المحافظات الجنوبية والشرقية منذ الاستقلال 1967م.
- خلت من الإشارة إلى أن اليمن «جمهورية» واستبدالها بمصطلح الدولة.
- أسست لوضع بلادنا تحت الوصاية الدولية.
- لم تميز بين الحكومات الاتحادية والمحلية.
- وزعت السلطات بين الأقاليم بما يؤدي إلى مظالم أخرى وانتقاص لحق المشاركة في إدارة الشأن العام.
- أخلّت بالحقوق المتساوية لأبناء الوطن الواحد.
- دعت إلى المحاصصة المؤقتة.
- تبنت تأسيس هيئة تقوم بمهام السلطات الرسمية «التشريعية - التنفيذية» وتعارض مع المبادرة وآلياتها

لحسون صالح مصحح لـ «الميثاق»:

المتاجرون بالدماء وراء ما يحدث في الضالع

قال الأخ لحسون صالح مصحح الضالع عضو مؤتمر الحوار الوطني إن المتاجرين بالدماء هم فوضوية وتخريبية في بعض المحافظات الجنوبية..

وأضاف لحسون في حوار مع «الميثاق»: هناك أحزاب تعمل بلؤم على تسييس ما حدث في الضالع وتعرض ضد أطراف أخرى وضد الجيش.. داعياً كل أبناء المحافظات الجنوبية إلى توكي الحذر وعدم الإخترار وراء الدعوات الفوضوية التي تستهدف الممتلكات العامة والخاصة وتبث الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد..

تفاصيل ص 5



خلافتنا حول شكل الدولة، وحول تقسيمها الإداري، وأقول تقسيمها الإداري لأن البعض يعتقد أن الأقاليم تمثل تقسيماً لليمن وبعثاً لدول، بوعي ومعرفة منهم، أو دون وعي ومعرفة، كيف يتصور المعارضون الدولة الاتحادية.. ما لم تفوض الكثير من الصلاحيات والإمكانات إلى الهيئات الأدنى.. وفي هذه الظروف وخاصة في الجنوب لم يعد ممكناً الحديث عن حكم محلي واسع الصلاحيات، هذا الأمر كان مطلوباً قبل سنوات، أما الآن فسقف المطالب في الجنوب قد ارتفع.. بين ما تم التوقيع عليه في هذه الوثيقة وبين استعادة الدولة.

لذلك تمثل الأقاليم الستة أقل الخيارات ضرراً على الوطن وعلى الوحدة.. ولم يكن هذا الخيار ممكناً لولا أن المناطق الشرقية قد حسمت أمرها، ولولم تكن أقاليم تهامة والجند وسبأ قد عززت هذا الخيار بالإعلان عن نفسها.. وعلينا أن نمنع النظر في المعنى الذي أراد أن يرسله أبناء هذه المناطق، فيما خيم الصمت على مناطق أخرى، وفي هذا أيضاً رسالة.. باختصار لن يأخذنا رفض الأقاليم الستة إلا إلى خيار واحد هو خيار الإقليميين، وهو كما قال أحدهم الخيار الذي يؤجل الانفصال، ولا يمنع.

إن أكثر شوائب الوثيقة أنها تستدعي تدخلاً خارجياً مستديماً في اليمن، ونحن نعرف جميعاً مخاطر هذا التدخل، وكيف أودى ببلدان كثيرة إلى عواقب وخيمة، ثم أن التدخل الخارجي ممقوت لذاته، وعندنا نحن اليمنيين حساسية شديدة تجاه أي شكل من أشكال التدخل، حتى لو كان هذا التدخل تحت لافتة الموثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان التي رأينا أثرها في أقطار عربية عدة، وقد امتد هذا التدخل.. ويراد له أن يستمر إلى ما لا نهاية، ومن الغريب أن الوثيقة تستدعي هذا التدخل دولياً وإدارتاً، وفي نفس الوقت تستبعد بصورة فجأة دور الرعاية الأصيليين اشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن غصبا عنا، وهم من وقفوا معنا، وأمدونا بالمال الذي منع الإنهيار في ذروة الأزمة.

البقية ص 2



لنتوقف جميعاً عن ارتكاب الأخطاء

بقلم / د. أحمد عبيد بن دغر
الأمين العام المساعد للمؤتمر

إن خلافتنا قد انحصرت اليوم في أمور محددة، هذا ما عبرت عنه البيانات المعارضة، ومن العيب أن لا نبحث في هذه الخلافات.. الوثيقة التي وقع البعض عليها، وامتنع البعض الآخر عن التوقيع ليست كلها سيئة، وليست كلها طيبة، إن فيها قواسم وطنية مشتركة، كما أنها تتضمن بعض الثغرات التي يجب تصحيحها.

والأهم أن بعضاً من أهلنا في الجنوب يقبلونها على علاتها.. لقد قطع هؤلاء نصف الطريق نحونا ولا يجوز لنا تجاهل هذا التحول في موقفهم.. وعلينا أن ندرك أن أزمة الدولة والوحدة إنما بدأت بالجنوب وقبول البعض من الجنوب بالوثيقة - رغم تصلب وتصرف آخرين - يمثل تحولاً نوعياً في الموقف، ويحمل علامات فوز جديدة هناك. الفريق ذاته الذي قاده الرئيس في الأيام الماضية مازال في تقديري قادراً على الوصول إلى توافق إذا كف الأخر عن التدخل.. تدخل الآخرين الذين اختزلوا اليمن في مصالحهم الضيقة هم من أفسدوا الوثيقة وسدوا أبواب التوافق ومنعوا حدوثه في اللحظات الحاسمة. قُرب الحوار بين وجهات نظرنا، وقد كنا أطرافاً متناحرة، وأذاب

للمتداولين، لذلك أجمعت أحزاب رئيسية عن التوقيع، وسحب الشباب، والمنظمات توقيعهم، وبصرف النظر عن أسباب ومبررات الممتنعين عن التوقيع على الوثيقة أو الموافقين عليها، فالوثيقة اليوم قد شوّعت بدرجة لم نتوقعها، ومع ذلك لا يجوز إسقاطها كلية، كما لا يجوز قبولها بما فيها من عيوب.

اليوم نتعقد أولى اجتماعات الجلسة الختامية، والمشهد الوطني يبني بتطورات خطيرة، أقربها ازدياد حدة الصراعات الأهلية واتساعها.. وأبعدها - وهو محتمل - انهيار الدولة وضياعتها، وإذا حدث هذا - سمح الله - فسيكون ذلك ثمناً باهظاً ستدفعه الأمة.

هنا يجب أن نتراجع العصبية القبلية، والمذهبية، والمناطقية، لصلحة عليا، وقبلها يجب أن تخفي العصبية الحزبية، فالأحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذا الوضع المأساوي المازوم، فهي دون غيرها من أوصلت البلاد إلى هكذا وضع، وعليها اليوم تقع مسؤولية استعادة زمام المبادرة، بدايةً بالتخلي عن عصبية الحزبية، ووصولاً إلى قواسم مشتركة مع الآخرين حول المستقبل.

بدايةً دوننا نعزي أهلنا بالضالع بمصابهم الجلل، والذي هز أعماقنا واستدعى غضبنا، فما حدث كان جريمة، يجب نشر الحقيقة كل الحقيقة حولها، وتقديم الفاعلين للمحاكمة، إعمالاً للقانون، والقانون وليس غيره.

جاءت هذه الحادثة ونحن نمر بظرف صعب، ولحظات مهمة في تاريخنا.. العقل، والعقل وحده مدعو الآن لإنقاذنا، وإنقاذ بلادنا مما هي فيه، لم أطب الحكمة فهي بعيدة عنا اليوم للأسف الشديد.

إن الوثيقة - التي يعتقد البعض أنه قد حصل عليها، اكاءً على حضور رئيس الجمهورية إلى فريق الستة عشر يوم الاثنين، والثلاثاء، والماضين - قد أحدثت شرخاً عميقاً في الموقف الوطني والنسيج الاجتماعي، وأصاب التوافق في مقتل، ولم تحقق الإجماع الذي كان منشوداً، حتى لم تحقق الغالبية المطلوبة وفق النظام الداخلي.

لقد حضر الرئيس إلى فريق الستة عشر، وأجرى على الفور حواراً مع ممثلي المكونات السياسية، منفردين ومجتمعين.. كان هناك أمر واحد يسيطر على تفكيره باعتباره جوهر القضية ومركزها، هو شكل الدولة.. كان رأيه أنها دولة اتحادية من ستة أقاليم، اثنتان منها في الجنوب، وأربعة في الشمال، مستبعداً خيار الدعوة إلى استعادة الدولة الذي تمسك به الحراك في الحوار وكذا الدعوة إلى إقليميين الذي تمسك به الحزب الاشتراكي وأنصار الله.. ولم يحصل الرئيس على الإجماع الذي كان يتوقفه، لكنه كاد أن يحصل على 90% من أصوات الحاضرين في الجلسة الأولى، خصوصاً الكتل الوطنية الكبرى، وبمشورة من البعض عدل الرئيس مقترحه، أحال بموجبه موضوع شكل الدولة إلى لجنة يترأسها هو.. وقد وافقناه، لكن فجأة وجدنا أمامنا مشروع وثيقة لجنة الستة عشر المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية ولم يكن هذا التقرير محل اتفاق، صحيح أنه قد نوقش مرات وعدل أربع مرات على الأقل، أصبغت عليه روح يمنية، وحذفت من صلبه مقاطع وفقرات وجمل، كان آخرها من قبل اللجنة المصغرة التي شكلها الرئيس.

إن أحدنا لا يستطيع الادعاء بأن الوثيقة قد مثلت رؤية مشتركة